

شعبي تعقبه انفجارات عنيفة تدمر النظام وتبعد السيطرة الاميركية عن ايران ، خاصة وان تصرفات الامبراطور الشبيهة بتصرفات حكام القرون الوسطى ، وسياسته الداخلية الرجعية، تشكل مناخاً ملائماً لنمو الحركات الثورية ، ٣ - الخوف من التورط على الشكل الفيتنامي، ٤ - الرغبة في مهاجمة الادارة الاميركية التي تحتكر اتخاذ القرارات في المسائل الامنية وقضايا السياسة الخارجية ، ٥ - المطالبة بعدم التساهل عند عقد الصفقات ، واستخدامها كوسيلة للضغط على الشاه ، ومنعه من ترؤس حملة المطالبة برفع اسعار النفط .

ولقد رافق الانتقادات المبدئية حول تسليح ايران انتقادات ذات طابع شخصي . ففي جلسة عقدها لجنة فرعية تابعة لمجلس الشيوخ الاميركي تقوم بالتحقيق في قضية بيع طائرات « تومكات ف - ١٤ » الى ايران ، عرض مندوب البنتاغون بان للقادة العسكريين نصحوا نيكسون ، قبيل سفره الى ايران في ايار ١٩٧٢ ، بعدم بيع هذه الطائرات لجيش الشاه ، ان نيكسون ضرب بهذه النصيحة عرض الحائط ، الامر الذي ادى الى بيع ٨٠ طائرة بسعر ٢٢ مليار دولار . ويذكر ان اللجنة الفرعية لمجلس الشيوخ المكلفة بقضايا الشركات متعددة الجنسيات ، استنتجت من الشهادات التي قدمت امامها « بان السبب في موافقة نيكسون على بيع هذه الطائرات الحربية الحديثة الى ايران يرجع الى الضغوط التي مارستها شركة غرومان عليه » (٦) . والحقيقة ان شركة غرومان استخدمت علناً من الوكلاء لمساعدتها على انجاز صفقة طائرات « ف - ١٤ » . ولقد انتقد مارتين هوفمان شركتي « غرومان » و « دوغلاس » المشتركين بانتاج الطائرة « ف - ١٥ » لانغماسهما في منافسات البيع داخل ايران بهدف تسويق منتجاتهما الحربية . وصرح الجنرال الاميركي المتقاعد اليس وليامسون، الذي كان رئيساً لبعثة المستشارين الاميركيين في ايران من ١٩٧١ الى ١٩٧٣ ، ان ايران كانت في مطلع السبعينات « مثل فطيرة طيبة المذاق بالنسبة الى رجال الاعمال » (٧) ، وان ٣٥ من رجال الاعمال الاميركيين على الاقل كانوا يفدون اسبوعياً الى ايران في تلك الحقبة .

ولقد انتقد الجنرال الايراني حسان توفانين ، المسؤول الرئيسي عن عقد صفقات شراء الاسلحة للقوات المسلحة الايرانية ، تصرفات شركة غرومان ، واتهمها باعطاء معلومات خاطئة ومضللة عن صفقة طائرات « ف - ١٤ » ، وشجب بشدة تصرفات وكلاء الشركة وخاصة « الاخوة ليفي » الذين وصفهم بانهم زمرة من المحتالين ، كما شجب ثلاثة من الايرانيين المقيمين في لونغ آيلند ( هوشانغ ، وبارفيز ، ومتصور ) الذين ادرجتهم الحكومة الايرانية على القائمة السوداء قبل قيام شركة غرومان باستخدامهم (٨) .

ومن القضايا التي اثيرت في هذا المجال ، قضية ائتلاف السجلات المالية للبعثة العسكرية الاميركية في طهران ( في اب ١٩٧٦ ) ، بغية اخفاء عمليات سمسة جرت في مشروعات التعاون الاميركي لايران (٩) .



هكذا تتضافر الطموحات الشاهنشاهانية ، والمصالح الاميركية ، وضغوطات شركات التصنيع الحربي ، والسمسرات والعمولات في سبيل تدعيم القوة العسكرية الايرانية ٠٠٠ كان هذا في عهد نيكسون وفورد ، وسيكون في عهد كارتر الذي لن يقل عن سابقه اهتماماً بامتصاص فائض الدولارات الايرانية ، وتدعيم السيطرة الاميركية على طرق نقل النفط ، وضرب حركة التحرر الوطني العربي ، وموازنة التغلغل السوفياتي في المنطقة اذا تعذر اقتلاعه . وهذا ما يدفعنا الى الاعتقاد بان واشنطن ستتابع السير على سبيل تدعيم القوة العسكرية الايرانية .